منتدى التحكيم الدولي في باريس
«التحكيم في المشهد المصرفي المتطوّر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»

إفتتح الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية في العاصمة الفرنسية باريس، في مقر معهد العالم العربي، مؤتمراً مشتركاً حول أهمية التحكيم في القطاع المصرفي والمالي العربي، الذي عقده إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع محكمة التحكيم الدولية في غرفة التجارة الدولية في باريس ICC.

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح:

نسعى لإطلاق برنامج مشترك مع غرفة التجارة الدولية لرفع مستوى التحكيم في القطاع المصرفي العربي

وقال الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح: «يسعدني ويشرفني أن أشارككم في افتتاح النسخة الثانية من هذا المنتدى الدولي المشترك، والذي يجمع بين مركز الوساطة والتحكيم التابع لاتحاد المصارف العربية، والمحكمة الدولية للتحكيم لدى غرفة التجارة الدولية.

إن هذا الحدث يمثل محطة إستراتيجية على طريق ترسيخ شراكتنا المؤسسية مع غرفة التجارة الدولية، ويعكس إلتزامنا العميق بتطوير بيئة التحكيم وتسوية النزاعات في القطاعين المصرفي والمالي في منطقتنا العربية».

ولفت د. فتوح إلى «أن انعقاد هذا المنتدى في العاصمة الفرنسية باريس، وضمن صرح ثقافي عالمي كمعهد العالم العربي، يمنح هذا اللقاء بُعداً إضافياً من الرمزية والدلالة على أهمية الحوار القانوني والمؤسسي بين منطقتنا والعالم».

أضاف الدكتور فتوح: «إننا نؤمن بأن تعزيز مسارات التحكيم كوسيلة بديلة لتسوية النزاعات لا يقل أهمية عن تطوير الأنظمة المصرفية ذاتها. فالمناخ القانوني العادل والفعّال هو ركيزة أساسية لجذب الاستثمار وضمان استدامة النمو.

ومن هذا المنطلق، فإننا نحرص على تنظيم المؤتمرات والبرامج التدريبية المتخصّصة في مجالات التحكيم والوساطة، بالشراكة مع المؤسسات الدولية الرائدة، ونأمل في أن نتمكن قريباً من إطلاق برنامج تحكيم مشترك بين مركزنا التابع للإتحاد والمحكمة الدولية للتحكيم لدى غرفة التجارة الدولية، يهدف إلى إعداد كوادر عربية مؤهلة بمستوى عالمي، تمنح شهادات إعتماد مهنية بعد إستكمالهم للمتطلّبات التدريبية اللازمة».

وفي الختام، تقدم د. فتوح بالشكر الجزيل لكافة المتحدّثين والخبراء والمنظمين المشاركين في المنتدى، و«أخص بالشكر غرفة التجارة الدولية على تعاونها الدائم وشراكتها الفاعلة»، آملاً في «أن يشكل هذا المنتدى منصّة فعّالة لتعزيز الوعي وتطوير الكفاءات في مجال التحكيم المالي، وأن يكون منطلقاً لشراكات استراتيجية مستدامة على مستوى العالم العربي».

وتحدث أيضاً في حفل الافتتاح شريف عقل، المدير الإقليمي لمحكمة التحكيم الدولية في غرفة التجارة الدولية في منطقة الشرق الأوسط، كما حاضر فيه نخبة من كبار المحكّمين العرب والأوروبيين، وشارك فيه كبار المصرفيين العرب. وقد تمحور المؤتمر حول دور التحكيم في حل النزاعات المالية والمصرفية وخصوصاً في ظل التطوُّر التكنولوجي الذي يطال نشاط القطاع المصرفي، كما تمحور المؤتمر حول أهمية التحكيم في مكافحة الفساد في القطاعين المصرفي والمالي. وقد جاء تنظيم المنتدى عشية إنعقاد القمّة المصرفية والإقتصادية العربية – الدولية لعام 2025 في العاصمة الفرنسية باريس، تحت عنوان: «الصمود الإقتصادي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية»، تحت رعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

شريف عقل

منى ذو الفقار

د. أنيس عويدات

جانب من المشاركين في الجلسة الثانية

جلسات منتدى التحكيم الدولي في باريس
ناقشت المشهد المتغيّر للقطاع المصرفي
ودور التحكيم الدولي في معالجة الفساد في المصارف

ناقشت جلسات منتدى التحكيم الدولي في باريس، في ثلاث جلسات: «المشهد المتغير للقطاع المصرفي والنزاعات المالية الناشئة»، و«دور التحكيم الدولي في معالجة الفساد في القطاع المصرفي»، و«التحكيم والوساطة في العصر المصرفي الحديث: حماية الثقة في بيئة مالية عالمية تقودها التكنولوجيا الرقمية».

الجلسة الأولى

«المشهد المتغيّر للقطاع المصرفي والنزاعات المالية الناشئة»

المشاركون في الجلسة الأولى: شهدان الجبيلي, المحامي جلال الأحدب, عائشة براهمة وحازم رزقانة ويسر خليل

تناولت الجلسة الأولى «المشهد المتغيّر للقطاع المصرفي والنزاعات المالية الناشئة»، حيث يشهد قطاع الخدمات المالية تحوّلاً عميقاً. من هنا، عرضت هذه الجلسة، كيف يقوم أصحاب المصلحة على إختلافهم في القطاع المالي مثل صناديق الأسهم الخاصة، وصناديق الإستثمار وشركات التأمين وأدوات الإستثمار البديلة بإعادة تشكيل النظام البيئي المصرفي التقليدي من خلال دمج التكنولوجيا المالية وعمليات الخدمات المصرفية الرقمية.

وقد بحث المشاركون في الجلسة، كيف أدّت هذه التطوُّرات إلى ظهور أنواع جديدة من النزاعات، والتي لا تشمل البنوك فحسب، بل تشمل أيضاً صناديق الإستثمار، ومنصّات التكنولوجيا المالية، وشركات التأمين، والهيئات التنظيمية، إضافة إلى العقود الذكية والمعاملات القائمة على تقنية بلوكتشين والتمويل عبر الحدود وإعادة الهيكلة، وقد إكتشفت هذه الجلسة من خلال المشاركين فيها، قضايا التحكيم الدولي الأخيرة لتقييم كيف يُمكن للتحكيم أن يُوفر حلولاً تتكيّف مع التعقيدات المتطوّرة للنزاعات المالية.
شارك في الجلسة الأولى كل من: المحامي جلال الأحدب، محكّم دولي في العديد من القضايا، شريك مكتب «بيرد آند بيرد» للمحاماة في مجموعة تسوية المنازعات في باريس، ورئيس ممارسة التحكيم في فرنسا، وعائشة براهمة، مكتب «براهمة للمحاماة»، الدار البيضاء – المغرب، وحازم رزقانة «مكتب رزقانة وشركاه»، ويسر خليل، شريكة ومديرة لمكتب شركة Forensic Risk Alliance في باريس.
أدار الجلسة المحامي الدكتور أنطوان صفير مستشار رئيس الجمهورية اللبنانية، ومحامي في نقابة المحامين في باريس، وشريك منتسب في نقابتي مونتريال وواشنطن العاصمة، وأستاذ في القانون الدولي.

الجلسة الثانية

«دور التحكيم الدولي في معالجة الفساد في القطاع المصرفي»

المشاركون في الجلسة الثانية: Ziva Filipic, رائد فتح الله ,سلمى خالد و د. طارق رياض

تناولت الجلسة الثانية محور «دور التحكيم الدولي في معالجة الفساد في القطاع المصرفي». وقد شرح المشاركون في الجلسة، كيف أن القطاعين المصرفي والمالي معرّضان لمخاطر الفساد والإحتيال وغسيل الأموال التي تقوّض الإستقرار المالي وثقة المستثمرين، وفي بعض الحالات، تُزعزع إستقرار الإقتصاد، وقد أثّرت الإضطرابات السياسية والعسكرية الحالية على تدفُّق رأس المال عبر الحدود والثروة السيادية وصناعة البناء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد تم تحويل جزء من رأس المال المذكور من الشركات الروسية والإيرانية، مما زاد من تعقيد بيئة الإمتثال والتنظيم. وقد سلّطت هذه الجلسة الضوء على الدور المتزايد للتحكيم الدولي في معالجة هذه القضايا. كما تناول الخبراء المشاركون في الجلسة، كيفية تعامل هيئات التحكيم مع القضايا المتعلّقة بإدعاءات الرشوة والفساد، والأدوات الإثباتية المتاحة للكشف عن الممارسات غير المشروعة، وعواقب سوء السلوك المُثبت على صحة وقابلية تنفيذ الأحكام.

كما تناولت هذه الجلسة جوائز التحكيم الأخيرة، حيث لعبت مزاعم الفساد دوراً محورياً، على سبيل المثال، إذا كان أحد عناصر المعاملة إحتيالياً، فكيف يُمكن للمحكمة إكتشاف ذلك؟ كما ناقشت الجلسة الإبتكارات الإجرائية التي تهدف إلى الكشف عن سوء السلوك ومعالجته من دون اللجوء إلى المحاكم الجنائية.

شارك في هذه الجلسة كل من: الدكتور طارق رياض الشريك الإداري في شركة كوشيري وراشد ورياض، الرئيس السابق للجنة التنفيذية في مركز دبي للتحكيم الدولي (DIAC)، وسلمى خالد، غرفة التجارة الدولية ICC – تونس، ورائد فتح الله، شريك، عضو في فريق التحكيم الدولي في الشركة، ومستشار قانوني في قضايا إستثمارية وتجارية واسعة النطاق ومعقدة. أدار الجلسة Ziva Filipic مستشارة إدارية في غرفة التجارة الدولية ICC.

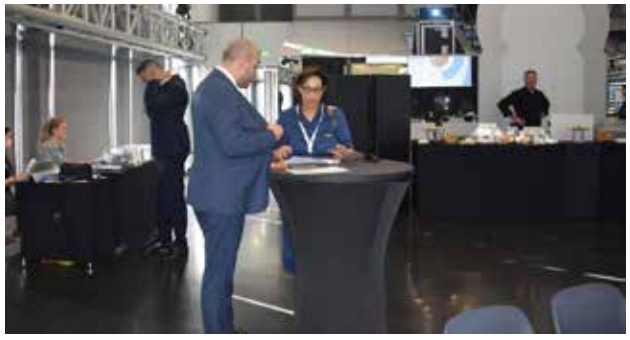

مشاركة عربية – أوروبية في منتدى التحكيم الدولي

الجلسة الختامية

«التحكيم والوساطة في العصر المصرفي الحديث:
حماية الثقة في بيئة مالية عالمية تقودها التكنولوجيا الرقمية»

تناولت الجلسة الختامية محور «التحكيم والوساطة في العصر المصرفي الحديث: حماية الثقة في بيئة مالية عالمية تقودها التكنولوجيا الرقمية». وتهدف هذه الجلسة إلى تعزيز الوعي بمدى ملاءمة إستخدام التحكيم في عالم المصارف والتمويل السريع التطور والمتنوّع بشكل متزايد. كما تهدف إلى زيادة فهم البنوك والمؤسسات المالية العربية لفائدة وفعّالية التحكيم كطريقة مفضّلة لحل النزاعات.

وقد لفتت هذه الجلسة إلى التطورات الراهنة، وتوافر نظرة ثاقبة حول كيفية قدرة التحكيم على خدمة الإحتياجات الديناميكية للقطاعين المصرفي والمالي والتي تجري في الوقت الراهن بفعّالية. وتحدث في هذه الجلسة شهدان جبيلي المدير العام – رئيس المجموعة القانونية ومسؤول الإمتثال في بنك عوده.

الأستاذ شهدان جبيلي

د. أنيس عويدات

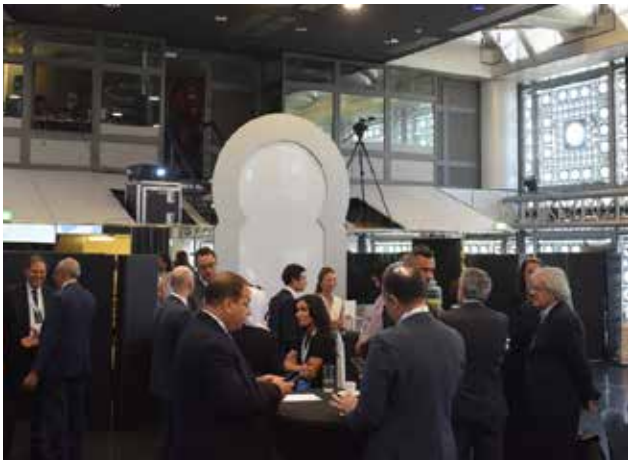

مشاركون في الجلسة الختامية

مشاركة عربية أوروبية متخصصة في منتدى التحكيم